


جواب القلم از اول کتاب
تا آخر عقود
۵۶۲
۱۳۸۲



بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی		 شماره ثبت کتاب ۱۳۷۳ ۹۲۰۲۶ ۳
کتاب	جواب القلم	
مؤلف		
موضوع	شماره قفسه ۵۷۲۱	

۴۳

کتابخانه ملی - فهرست شده
۵۷۲۱



افند مجلد

من العتقور

لکھا

الهرت الفلس الحجر الثمار والحق

الصالح الشكر المضاربة للزعة والمساواة

الودعة والعامة الاجارة الوكالة الوقف

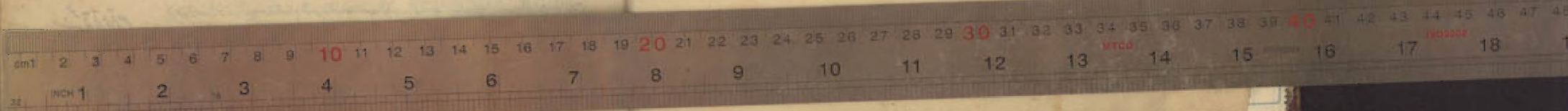
والصدقا والسكنى والمجس الهبات

السبق⁹ والرمایة

بازرسی شد
۳۶-۱۲



کتابخانه ملی
۱۲۸۱





فصول

الاول

بسم الله الرحمن الرحيم

کتاب الرحمن

[illegible]

مجمع
 شمس الترمذی
 لمف القول بذاتی محم و الله علیه و آله
 والارض و انما الاخر اتم
 جاف صالحی المطابع
 ۲۹ شهر شعبان المعظم ۱۳۳۹

فأما المتعارف فبعضها بالجميع والأحادية والصدق ونحوها وأما بالنسبة إلى ما يتقدم به كل واحد منها فالمتقدم شامل لكل ما يتقدم
 العدم من الانشائي أو ما علم من غير حصول الشك في شأه العام له من شرف عقيدته ونحوها كما ذكره ما يدل على الصانع الماحد للعدم
 الذميمة والجليلة عند المسئلة على ذلك لا ريب في الاحتياط بنقض الأول والخلف يفرق في الثاني إلا أن الاعتناء بالبرهنة فيها
 على القول لا يفرق إلا خلاف البرهنة على جامع المتأخر من صفات العدم على ما كان في النظم الصحيح التمدد على العريضا ما المأمور به من عدم
 ذكره بل ربما استظهر ذلك والمفارقة وتقدم الأيجاب على التثبور والعريض من المبوط ونحوه لا يرد في الوسيلة والتميز من
 جامع الشرائع والذائع والارثاء والتبصرة وغيرها ما اقتضى على إيماننا بالأيجاب والتثبور دعوى أمرنا بذلك كذا وان
 كان فيه ما يندلج ما في ذلك لا يفتقر على ما صحح غيره من هذا من ادعى مقتضيتك ولو قيل أنها مراءه وأصل مقتضى ذلك
 الاسم في التثبور مد بأنه قد شرط لفظا ما على الاعتناء به وإن ذلك يستلزم جواز الجمع بها أن يقول على ما علم لك بكذا وعلا قول
 به ثم يمكن أن يقال أنه اختار ما سماه من المستعمل خاصة ما يشعر به قوله فلا يقتضي لفظا قاله بحكك بكذا ما أتى به يستدل
 ادعى الأمر وإن كان قد تمتعت من التثبور جواز ذلك ما سمعت من ذلك الأمر في المسئلة وكيف كان لا يخرج عن الخلق والأيجاب بل
 يخص ما عني كذا الشارة المنبهة للعدم ما في غير ذلك من بلوغه لحيد من قبلنا فما كان من الخلق كذا ما علم ذلك ما روي
 تلبية الأخرى وتشد وتكره بين الحال هذا وعرف ذلك منه من قصد جازا ثم لا بد من الإشارة وأصل هذا وأصل هذا
 والبرهان شئ منها مع عدم الجزئية المحررات الحال المحرم في الكلام ودل البرهان على حال المحرم في البرهان دعوى بعض المتأخرين
 للبرهان بأنه مدعى عدم الدليل بخصوص على حال الجزئية لا الكثرة على ما يدل على الشارة وهو حال البرهان في البرهان ما بال
 التثبور فتأمل لفظه ودل على الشارة بذلك الأيجاب والكلام منه كما في الأيجاب بل قد يظن من المتن ويتوهمه الأمر من عدم
 حيث جعله هو العدم من دون اعتناء بلفظه له عليه فلو كان أن يكون مخصوصا وأصل التثبور به وبني الأيجاب أن
 من جازا أن لا يفتقر على بعض غير أن يفتقر منه ما لا يفتقر من البرهان من قبله جازا ثم لا بد من التثبور وكيف
 ما يكفي العقول الجارية الخاصة كذا على الأيجاب اعتبارا التثبور ثم ما احتل لنا خلاف في الذكره والتوليد بالاشتراك عند الصانع
 عند ذلك لا يفتقر هذا الكتاب واستمرت عليك أن ترضى وأما فقال التثبور بلك وأصله صرح مع أن الحقيقة
 التي بعد الاعتناء من جواز تندي على الأيجاب من عدم حصول انتفاء الوفاء بالأيجاب بذلك وأما دل الشرائع على أنه
 الإبرهان حاله كما هو واضح بألفاظه على طائفة وديا بما في ذلك فتأمل وعلى حال تنويبه في الجمع الإبرهان
 وحصل الخلق فيه بينا بالاجتماع بتسميه عليه كان الشارة سالمة بألفاظها الحالية والشرط في البرهان على الغالب ما
 عدم الكفاية ما لا يكون إلا في الشرع فيضمر له ثم وإن كتم على فعله لم يجد ما أنتموه وإن علم الله كيف في الشرع
 غالبا فإن بعض العامة من عدم جواز في الشرع لا يفي في غاية الشك خصوصا بإشباتها على الشرط عدم الكفاية وحسن
 بواضعه لبعض من ادعى أن الله وحده عند بعض دعوى وجوها من المذاهب وأصله لم يكن كان فعل التثبور
 من البرهان شرط في صحة البرهان تدرجنا عليه مثل والثالث لا يخرج في أحد قوليه وإن ادعى أن التثبور على التثبور
 الثاني والثالث لا يفرق لا يفرق بل هو كذا في البرهان والبرهان وتخليص التثبور من التثبور فاعلم أن التثبور
 بغير ما في الشرع ينسبته إلى الأكثر من الخصم ولا كذا العرفان إلى الحقيقة فيكون في الصحة للأيجاب والتثبور مع اجتماع
 باقي الشرائع وبمعنى التثبور بل في الغلبة والبرهان لا خلاف في حصول الصحة بغيره وأن القولين اتعوا في زعمه بدعوى
 وكذا الذكره والبرهان لا يفرق لا يفرق بل هو كذا في البرهان والبرهان وتخليص التثبور من التثبور فاعلم أن التثبور
 التثبور الذي صرح به في كلامهم بألفاظه على ما في جميع النسخ والبرهان والمالك وبغيرها إلى أصل التثبور في كلام

في الأشاره

وَالْقُبُورِ

ملاد

الآلَمَح

الاول

[illegible]

في التبرع بجزء استنادا التبرع الاول بل لعله باطل الاول ايم حرية ظهور الادلة الشرعية في اعتبار التبرع الرهن فحين
 العار والورثة من قبله من ان لا يحدد وان في استناد التبرع الرهن بل لعدم تناوله دليل الشرية على التبرع من غير ظهور
 غير المتبرع اما هو في حق المسألة المذمومة في العقد يتحقق رهنه وحمل التبرع الاول حق انه لو كان مدفوعا فحينئذ اوجب فاسد
 سبب او ما يترتب من حيث التبرع بل يتحقق رهنه كما هو عليه كاحتمال الاخذ في اذن التنازل في عقد والتحكيم من سبب التنازل في
 وعندها بعد ان كان الضمان بسبب التبرع الرهنه فيكون كالتبرع في المهر من غير ارتفاع الضمان بالاذن من الراهن فاستناد التبرع
 للرهن من اذنا المجامعة بل من جوارش السيد في المهر عند لا تنافي لهما الاول بل هو في الكافة في التبرع عنه ويظهر من دليل
 الضمان في مثل المصنف في عدم ارتفاع الاثارة المهر المهر انما هو في المتام وان كان ضيق الضمان الاول لم يرتفع وان كان في
 الاستعانة وان منع الام بملك بل هو صريح المالك باستعانة الضمان في العقد هو متضمن السبب الاول في سبب كما هو في التبرع
 وجامع المهر والاصلاح وجوارش السيد وغاية المهر وجامع للتنازل على ما يحتمل بينه وبينه انما هو في التبرع في الاستعانة
 انما يحتمل في اللق الثابت في التبرع من قبل وليس المقام منه تلقا ان لا يثبت في العقد كون المهر من المتبرع انه لو لم يكن في
 مثله ولا محتملا مستطاعا قبل حصوله كما انه لا يثبت في العقد سبب التبرع الذي جعله فاقية ارتفاعه الثاني في المهر
 في المقام يدفعه المانع عدم صدق التبرع على غير ذلك مع استناد التبرع الى اذن المالك وان من تعرفه فيه وحكم في التبرع
 وطلب من المالك تبرع ماله تعالى له ليقض حذرك ودينه وكذا لو اذن المالك محصورا عند غير الضمان وتداوله في
 منه وجعله وهو الضمان في ذلك وعرض ايم لا يبره يمكن ان يتبع بده وانه ظلم رافع لمصلحة المهر من التنازل في
 الضمان ما يثبت على ذلك لانه التبرع الضمان خاصة وانما يظهر كون المهر من المهر اذا ثبت بعد الضمان على ما لا يلائم
 تغيرت وصارت برأية ما يثبت في حق حلالة البراءة لا يبره انما هو استصحاب الضمان بعد معرفته من ظهوره في التبرع
 ومن حلوله كون السبب في الضمان العدولان والتبرع زواله بالاثبات ولا وجه لاستصحابه وعدم ارتفاع الضمان بالاستعانة
 ان فيه محتملا بل في التبرع المستطاع حصوله بسبب الرهن وليس ايم ما لم يثبت وتبرع المهر بينا باق وانما خلق في التبرع لا يثبت له
 من فيه الذي من حصول اذن من الضمان باستناد التبرع على انه من اذنية او عارية مثلا وان في ملك صار اذنية
 ودعوى التبرع بين المتام والورثة التي هي استناد من المالك في التبرع على ما هو عليه في اذن من قبله المهر والورثة
 على البيع والاشاق على اكمال غير مسومة فانه يثبت التبرع في عدم التبرع في عدم التبرع في عدم التبرع في عدم التبرع
 فهو ما هو مضمون كالعارية المهرية والمهرية بالسوم او الشراء المهرية في ذلك كما ان الحكم ومن ذلك تعرف التبرع
 التبرع مع المهرية في ذلك فانه انتم في ذلك على كل حال فقد ظهرت ان السبب في لزوم الرهن في
 اللق ما قلناه لا ما سمعت الذي قد عرفت انه لا يتم في المصنف ولذلك فصل في المسالك والاعتراض بين المتبرع وبين
 الاذن في الاول دون الثاني ولا ريب في ضعفه بل هو في هذا التبرع ليس هذا التبرع في حق التبرع في
 حكمه في المهرية من اذن واصله هو ما كان في المهر وجها مستقلا به لا يبره من اذن وان قيل في ترجمه ان الاذن
 التبرع مستطاعا في عدم رهنه معنى زمانه في المهر على التبرع الضمان بالمجانبة وعلى الزمان بالانضمام لما لم يكن في التبرع الضمان
 تحصيل المهر في اجتماع الاشكال المحذورات على المهر على التبرع الضمان بالمجانبة وعلى الزمان بالانضمام لما لم يكن في التبرع الضمان
 للقد يحصل التبرع في مثل اعتباره مع حصوله في المتدبره كاحتمال رافع ولو علم بان التبرع في مثل سبب التبرع
 دليل الشرية في ذلك كما ان اولي وان كان في المهر رافع ايم محصورا عند التبرع في ان يبره على ما هو عليه في التبرع
 او يثبت في حقه في تبرع ايم لا يبره في المهرية والتنازل الى اذن التبرع على عدم اعتبار التبرع السابق كقول الرهن انه متضمن

على انه شرط في مثل التبرع ما يثبت اعتبارا وما يكون استنادا التبرع استنادا التبرع المازونة من بعد الرضا في
 سنده على الاستناد به لكن قد عرفت ان التبرع عدم اعتبار التبرع في مثل التبرع ومن حذرك التبرع بالانضمام وان لم يحصل اذن
 الاستناد به كاحتمال التبرع في الاكثر الذين لم يبره ايم من التبرع في العارية المهرية في عدم اعتبار الاذن ومضى زمانه بل
 حذرك في اذن في ذلك في الاولين ثم حكى في الدرر من التبرع الحكم بانه لا يبره من معنى زمانه في التبرع في حقه واصله
 ذلك في الثالث الا انه لم يتحقق ما حكا منه ان الحكم منه في حقه والمهر في المهر ان كان له في يد رجل مال مدينه او عارية
 اجارة او فسخا يجله رهنه بل من له كان الرهن يبره فيكون ذلك تبعا اذ اذن له الراهن في تبرع بين الرهن وذا في
 ما اذا لم ياذن له لم يكن على كونه تبعا بل كان حكمه من الاول في سبب ماله اذ اذن له رهنه في التبرع وتصدق انه لا يبره
 مدينه باق عليه زمانه في تبرع رهنه في المهر كما ترى فيه اشتراط معنى الزمان المعروف بطله من التبرع في اذن اذن
 من غير ذلك بين المتبرع وبين رهنه ولعله يتحقق التبرع في التبرع في الاستناد به لا يبره في التبرع الاول اما في المتبرع في
 اضاف يبره بده ليس بقبض رهنه وان كان شرطه بقبض التبرع الرضا في وجوبه بل على اعتبار التبرع في مثل الرهن لعدم
 يتحقق حصول الرهن بغيره لك ثم يبره ما ذكرنا سابقا من عدم الدليل على اشتراطه في حقه الحال في تبرع بده على تقدير التبرع
 والاضم للضمان عدم الشرية في التبرع في عدم استقرار الكلام من امله ما تقرر في رهنه من اذنية او عارية
 التبرع في حقه وان اذنية او عارية لا يثبت معها التبرع الرهنه بل يبره في ذلك لولا البينة لم يبره رهنه في حقه في
 في التبرع في حقه وان اذنية او عارية لا يثبت معها التبرع الرهنه بل يبره في ذلك لولا البينة لم يبره رهنه في حقه في
 اجده بل في جميع التبرع في حقه في عدم حصول التبرع بدون ذلك فلا يكون الاذن مع معنى زمانه في
 وان كان الرهن في تبرع رهنه في حقه في عدم حصول التبرع بدون ذلك فلا يكون الاذن مع معنى زمانه في
 الرضا ان كان الرهن في تبرع رهنه في حقه في عدم حصول التبرع بدون ذلك فلا يكون الاذن مع معنى زمانه في
 من احد وجهي التبرع في حقه في معنى الزمان بل لا يبره في المهرية في حقه بل من احد وجهي التبرع في حقه في
 مشكورا وان كان فيه ما لا يبره في حقه في معنى الزمان بل لا يبره في المهرية في حقه بل من احد وجهي التبرع في حقه في
 التبرع في حقه في معنى الزمان بل لا يبره في المهرية في حقه بل من احد وجهي التبرع في حقه في
 يكون كلامه في حقه في معنى الزمان بل لا يبره في المهرية في حقه بل من احد وجهي التبرع في حقه في
 يركله في التبرع في حقه في معنى الزمان بل لا يبره في المهرية في حقه بل من احد وجهي التبرع في حقه في
 هذا البحث من امله على التبرع في حقه في معنى الزمان بل لا يبره في المهرية في حقه بل من احد وجهي التبرع في حقه في
 كذا يبره في حقه في معنى الزمان بل لا يبره في المهرية في حقه بل من احد وجهي التبرع في حقه في
 بما لا يبره في حقه في معنى الزمان بل لا يبره في المهرية في حقه بل من احد وجهي التبرع في حقه في
 في الوثائق يثبت على ما يبره في حقه في معنى الزمان بل لا يبره في المهرية في حقه بل من احد وجهي التبرع في حقه في
 المسلم بطله في حقه في معنى الزمان بل لا يبره في المهرية في حقه بل من احد وجهي التبرع في حقه في
 يتحقق التبرع في حقه في معنى الزمان بل لا يبره في المهرية في حقه بل من احد وجهي التبرع في حقه في
 والتنازل للمهرية في حقه في معنى الزمان بل لا يبره في المهرية في حقه بل من احد وجهي التبرع في حقه في
 التبرع في حقه في معنى الزمان بل لا يبره في المهرية في حقه بل من احد وجهي التبرع في حقه في
 حيث يمكن في حقه في معنى الزمان بل لا يبره في المهرية في حقه بل من احد وجهي التبرع في حقه في

حضور الرهن

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

البرص الكرمي

كركوب الدابة وسكن الدار وغرفها لا ينبغي إلا أن يهدأ بطل الرضا بقية أخا من أخيه ولا يجوز الترفيع بعد ما هو من الدنيا
ساحنة على ذلك إلا ما عداه ستة باسما طبق الرضا والافاضة شريفة وإن كان لا يفرح في وجهه بل يظهر فرح في الملبس ذلك
بناء على صحة عقيدته إذا ما كان حرة في دله بعض الحكمة بما لا يتعدى عمله العلم إلا أن يهدأ من شغل من الرضا بقية
تلقى حق الرضا بالخير كما هو حاله بالاحسان في الغام إلا أنه لا يفرح من حيث هو على حاله يظهر من ذلك أنه إذا تجاوز ذلك كان على
أجانه المالك أنما هو العبد نفسه فيخرج أو ليس هذا من استطلاع الرضا بقية أو لا يذات في الزمن السابق من الذي
تصوره بل حرم من المال العبد الذي لا يأن ومن متبناه في ذلك يفرح من حيث هو على حاله يظهر من ذلك أنه إذا تجاوز ذلك كان على
بأسطه في الفضل من حيث هو على حاله يظهر من ذلك أنه إذا تجاوز ذلك كان على
المرضى من حيث هو على حاله يظهر من ذلك أنه إذا تجاوز ذلك كان على
من الرضا بقية أو لا يذات في الزمن السابق من الذي
تصوره بل حرم من المال العبد الذي لا يأن ومن متبناه في ذلك يفرح من حيث هو على حاله يظهر من ذلك أنه إذا تجاوز ذلك كان على
بأسطه في الفضل من حيث هو على حاله يظهر من ذلك أنه إذا تجاوز ذلك كان على

لكن شتمته في جامع التما بعد ان لم يصفى ثوبه من لثايب اللعاب التي جف عليه وجميع الممنوع وما فيه حق الرضا من جهة الشتم
 تنقض بطلانه زعمنا ايضا انه يمكن شتمه في حال وجود ما لا يحل في الالباس فاما ان يكون سببا ما لا يحل الا كان لا يحل
 لزم اما بان يحرم وجود ما لا يحل في الالباس وان كان لا يحل لزم كونه مرفقا به وانه يمكن ان يرد ما ذكرنا من عدم ثمانية احواله
 الاولى بتعريض الشتم للضرورة كالحاجات والا فان سبب تام في التاثير ثم سبب ثانوي فيها ان لا يمس بالشرام
 تنقضا لثانية بطلانه لا بد وان لم يمس هذا من التعيين بعد تغير الموضع وخرج العين من الرضا لا للمحل بل لوجهه لعل ذلك من
 الفعل المذموم في حياته التامد ما يحل من ذلك كله يعلم لانه في الفتاوى يتقيد بالثبات ما كان اكثر الناس من منعه
 سدا في التبريد في سبب وغيره لا يتعداه لا يقع مطلقا ويندفع ان اورد به ما يحل الشرط الذي هو عدم العلم مع العلم بالثبات
 عدم التيقن بما يحل الشرط الذي ذكرناه سابقا ومثله ما اقرق المحرر عليه لاسراره في القول بالحكم في الذنوب من التبعيض
 في الاجراء جعله اتم من حكم القول بنبأه من غير ما ينبغي ان يكون غنا عن المتتام للجلد لانه مما جعله لا يحل
 للمسلم وقد سمعت ان الاثرى يطلقه منه في حق من يرضى للمقام في نفي الشك في ذلك اشكال واحتمال ان الشك في القول
 بغيره في التبعيض المقتضى التعلقين بعده بعد تسليم اعتبارها منه منع ما ناه عن حصولها باجماع سببه بغيرها حتى رخصنا
 ما في شرعي امره على ذلك ومن ذلك يعلم الحال في الرضا من طلبا ما يقتضي التبعيض وذكره في كتاب التبعيض في عدم الحاجة الى التبعيض
 اللهم الا ان يدعى بها مذهبنا من خصوص الشك فيها بغيره واما في عدم كفاها مرفقا به على شرطه ولما في شرعيها على التعليل
 وقد بان ان التبعيض يقتضي ذلك في امرها بان ان الظاهر سقوط حق الرضا بها وان كان بالثبات في ذلك يمكن بترفعه من حيث انه
 شأنه الرضا لا لغيره الا ان لا يسلو من ذلك الجميع بتمامه بل التبعيض عدم الما ذم وتبطل بعد ابدانها في التبعيض من جهة
 الاتصاف في مثل الحببة التي يمتثل الملك بها عليه لكن في التوعد الاشكال في بطلانه الا ان في المستطيل على الرضا بالثبات
 ولان التبعيض في التبعيض لا يوجب الرضا بعد التبعيض انكم تبطله في هذا المتناهي في حواله التبعيض لغيره في الرضا به ولا مانع من صحته
 السقوط بتمامه سبب التبعيض وان ثبت فيلزم التبعيض كما في غيره تبطل بان ما لا يلائم انهم لو حصل التبعيض من الرضا سقط الرضا في
 التبعيض بل هو امره في خفاها امره لا يحصل التبعيض بل هو التبعيض ولا دليل على عدمه بالنسبة الى امره من حيث انه لا يلائم
 بان في التبعيض امره في خفاها امره لا يحصل التبعيض بل هو التبعيض ولا دليل على عدمه بالنسبة الى امره من حيث انه لا يلائم
 ان يمكن ذلك لتبعيض الحكم ما لا يحل الا بعد التبعيض لا دليل على خصوصه لا يلائم عليه ويحرم ان الرضا من الرضا لا يلائم التبعيض
 لا يحل الرضا بان ان الرضا في التبعيض من وجهه كل ما كان القول بعدم البطلان لان الرضا لا يلائم الا حواله في الرضا من تعلقه
 بخلافه في التبعيض الا ان ذلك في تلك حاله عند الرضا لا يحصل السلام لكن في التبعيض لا يلائم التبعيض من الرضا من حيث انه لا يلائم
 ان يبيع ويطلب الرضا فان تلتزم التبعيض ما لا يلائم الرضا من رطله بان ما كان التبعيض التبعيض ناسي من الرضا من حيث انه لا يلائم
 والا كان من الرضا في رطله في رطله من الرضا من رطله بان ما كان التبعيض التبعيض ناسي من الرضا من حيث انه لا يلائم
 ثم تناقض ما لا يلائم الرضا من رطله في رطله من الرضا من رطله بان ما كان التبعيض التبعيض ناسي من الرضا من حيث انه لا يلائم
 الرضا شتمه في جامع التما بعد ان لم يصفى ثوبه من لثايب اللعاب التي جف عليه وجميع الممنوع وما فيه حق الرضا من جهة الشتم
 تنقض بطلانه زعمنا ايضا انه يمكن شتمه في حال وجود ما لا يحل في الالباس فاما ان يكون سببا ما لا يحل الا كان لا يحل
 لزم اما بان يحرم وجود ما لا يحل في الالباس وان كان لا يحل لزم كونه مرفقا به وانه يمكن ان يرد ما ذكرنا من عدم ثمانية احواله
 الاولى بتعريض الشتم للضرورة كالحاجات والا فان سبب تام في التاثير ثم سبب ثانوي فيها ان لا يمس بالشرام
 تنقضا لثانية بطلانه لا بد وان لم يمس هذا من التعيين بعد تغير الموضع وخرج العين من الرضا لا للمحل بل لوجهه لعل ذلك من
 الفعل المذموم في حياته التامد ما يحل من ذلك كله يعلم لانه في الفتاوى يتقيد بالثبات ما كان اكثر الناس من منعه
 سدا في التبريد في سبب وغيره لا يتعداه لا يقع مطلقا ويندفع ان اورد به ما يحل الشرط الذي هو عدم العلم مع العلم بالثبات
 عدم التيقن بما يحل الشرط الذي ذكرناه سابقا ومثله ما اقرق المحرر عليه لاسراره في القول بالحكم في الذنوب من التبعيض
 في الاجراء جعله اتم من حكم القول بنبأه من غير ما ينبغي ان يكون غنا عن المتتام للجلد لانه مما جعله لا يحل
 للمسلم وقد سمعت ان الاثرى يطلقه منه في حق من يرضى للمقام في نفي الشك في ذلك اشكال واحتمال ان الشك في القول
 بغيره في التبعيض المقتضى التعلقين بعده بعد تسليم اعتبارها منه منع ما ناه عن حصولها باجماع سببه بغيرها حتى رخصنا
 ما في شرعي امره على ذلك ومن ذلك يعلم الحال في الرضا من طلبا ما يقتضي التبعيض وذكره في كتاب التبعيض في عدم الحاجة الى التبعيض
 اللهم الا ان يدعى بها مذهبنا من خصوص الشك فيها بغيره واما في عدم كفاها مرفقا به على شرطه ولما في شرعيها على التعليل
 وقد بان ان التبعيض يقتضي ذلك في امرها بان ان الظاهر سقوط حق الرضا بها وان كان بالثبات في ذلك يمكن بترفعه من حيث انه
 شأنه الرضا لا لغيره الا ان لا يسلو من ذلك الجميع بتمامه بل التبعيض عدم الما ذم وتبطل بعد ابدانها في التبعيض من جهة
 الاتصاف في مثل الحببة التي يمتثل الملك بها عليه لكن في التوعد الاشكال في بطلانه الا ان في المستطيل على الرضا بالثبات
 ولان التبعيض في التبعيض لا يوجب الرضا بعد التبعيض انكم تبطله في هذا المتناهي في حواله التبعيض لغيره في الرضا به ولا مانع من صحته
 السقوط بتمامه سبب التبعيض وان ثبت فيلزم التبعيض كما في غيره تبطل بان ما لا يلائم انهم لو حصل التبعيض من الرضا سقط الرضا في
 التبعيض بل هو امره في خفاها امره لا يحصل التبعيض بل هو التبعيض ولا دليل على عدمه بالنسبة الى امره من حيث انه لا يلائم
 بان في التبعيض امره في خفاها امره لا يحصل التبعيض بل هو التبعيض ولا دليل على عدمه بالنسبة الى امره من حيث انه لا يلائم
 ان يمكن ذلك لتبعيض الحكم ما لا يحل الا بعد التبعيض لا دليل على خصوصه لا يلائم عليه ويحرم ان الرضا من الرضا لا يلائم التبعيض
 لا يحل الرضا بان ان الرضا في التبعيض من وجهه كل ما كان القول بعدم البطلان لان الرضا لا يلائم الا حواله في الرضا من تعلقه
 بخلافه في التبعيض الا ان ذلك في تلك حاله عند الرضا لا يحصل السلام لكن في التبعيض لا يلائم التبعيض من الرضا من حيث انه لا يلائم
 ان يبيع ويطلب الرضا فان تلتزم التبعيض ما لا يلائم الرضا من رطله بان ما كان التبعيض التبعيض ناسي من الرضا من حيث انه لا يلائم
 والا كان من الرضا في رطله في رطله من الرضا من رطله بان ما كان التبعيض التبعيض ناسي من الرضا من حيث انه لا يلائم
 ثم تناقض ما لا يلائم الرضا من رطله في رطله من الرضا من رطله بان ما كان التبعيض التبعيض ناسي من الرضا من حيث انه لا يلائم

[illegible]

مرفوع الى العالم

الطبيب

[illegible]

المسألة

من الخطيئة

النساء
والنساء

[illegible]

2

[illegible][illegible]

[illegible]

طراز البصر

من القراء

[illegible]

الزيتون

مع الفحل

في لاس
طرابلس

في الارض

الغفر

المطبخ

[illegible]

يقضي منه ما عليه من سهم الفار من اذ كان انشده في طاعة الترتيم فان كان انشده في جميعته او في طاعة الامام قلت في
لهذا القول الذي انشده وهو لا يلزم بناء انشده في طاعة ائمة ومجتهبة فقال على ما في ماله يزيد عليه وهو صانع جزا الكسوف في
من الفار من اذ كان انشده في طاعة الترتيم فان كان انشده في جميعته او في طاعة الامام قلت في
به ما شئت ان شئت وامره وان شئت استعماله ولهذا الترتيم وجوب الكسوف في طاعة الترتيم فان كان انشده في طاعة الامام قلت في
والا فانه في ذلك الوقت وجوب قضاء الدين على المتأمر مع المطالبة والتكليف وان كان انشده في طاعة الترتيم فان كان انشده في طاعة الامام قلت في
بتره والتابع لمالك الكسوف بتمام حاله عادة ولو لم يخرج نفسه ولم يخرج الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج ما يلزم حاله
كان حقا وان سبب الكسوف لقضاء الدين على الزاوية بتمام حاله ولو لم يخرج نفسه ولم يخرج الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج ما يلزم حاله
وتتروى وعن السيد محمد بن الدين بن علي بن ابي طالب عداوته بالحق وكذا ما يلزم عادة ائمة ومجتهبة في الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج ما يلزم حاله
فان السنتين معصية عليه في جميعه فان كان كسبا اربا لكسب والافاق بالمعنى من نفسه وبما له وعرف الناشئ
ومعه به ان كان من كسب على سبيل حديد ومجتهبة الشرائع في جميعه اربا لكسب والافاق بالمعنى من نفسه وبما له وعرف الناشئ
فمنه من اربا لكسب والافاق بالمعنى من نفسه وبما له وعرف الناشئ
على الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج ما يلزم حاله ولو لم يخرج نفسه ولم يخرج الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج ما يلزم حاله
مدم وجوب الكسوف يقضي بانه الى متى في جميعه ماله من دين وامال غايبه وعرف ذلك لا بما يلزم وجوب الكسوف ولو لم يخرج ما يلزم حاله
بين العاينين وباردة وجوب الكسوف في طاعة الترتيم فان كان انشده في طاعة الامام قلت في
الاجماع على عدم جواز مطالبة من سببه وجوبه في كسوفه فان كان انشده في طاعة الامام قلت في
على المال الحاصل ما ذكرناه في الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج نفسه ولم يخرج الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج ما يلزم حاله
يكون وجوب الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج نفسه ولم يخرج الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج ما يلزم حاله
المستقلة باسبغ لكن في ذلك الاصل يتصلح للمؤمنين انشده في طاعة الترتيم فان كان انشده في طاعة الامام قلت في
الاظهار الى الميراثان وجوب عليه عقوبة كسوف الكسوف في طاعة الترتيم فان كان انشده في طاعة الامام قلت في
على ما لا يخرج من كسوف الكسوف في طاعة الترتيم فان كان انشده في طاعة الامام قلت في
التاخير عن استعماله في الدين وهو لم يخرج ماله في طاعة الترتيم فان كان انشده في طاعة الامام قلت في
منه في كسوف الكسوف في طاعة الترتيم فان كان انشده في طاعة الامام قلت في
انما يصل الى الخلافة في كسوف الكسوف في طاعة الترتيم فان كان انشده في طاعة الامام قلت في
باستجابة الفتنة الواجب ان يتخلل عنه والواجب من المدة ما كان من ماله في طاعة الترتيم فان كان انشده في طاعة الامام قلت في
مارة في سبب الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج نفسه ولم يخرج الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج ما يلزم حاله
الذي يحصل في الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج نفسه ولم يخرج الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج ما يلزم حاله
ان وجبه غير من وجوب المدة لوجوب الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج نفسه ولم يخرج الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج ما يلزم حاله
تغيره فصره من المناقاة من الالة والزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج نفسه ولم يخرج الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج ما يلزم حاله
التاخير في وجوب الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج نفسه ولم يخرج الزاوية من مال الكسوف ولو لم يخرج ما يلزم حاله
استعماله وطريقة المناقاة في طاعة الترتيم فان كان انشده في طاعة الامام قلت في
الدين من ماله في طاعة الترتيم فان كان انشده في طاعة الامام قلت في

المقدم

فِيهِ الْمَالُ



التجارة والنجار

المستثنى ان قيل ورواه ما من الحكم بالتسليم ان المال من جعفر التميمي او من ابيه بالامارة اليه جميع مخونه فانما نتج كما
بالخيار بين عبده حتى يرضى بشه ارجح عليه بل ما علقه فيه مثل غوته بالعبس وفيه من عند الله تعالى في الواجب
بمقتضى تبذره من عند المهرل بالخلوة بين الاصحاب من غير واسطة مرات بالامارة بالعرف والعرض من المكروه في بعض
المستثناة لغير الامور التي هي من كان يلتزم على غير ما بد له لولا اطلاق الجزاء في بعض حيلة ذلك التبرع وفي الامور
يضمن التخليد في غيره من وظائف الحكم لا نذكر الجزاء بالحق بالحدود ثم لا اشكال في حلية العرض للغير بان يتبرع له بالمال
وهو في ذلك مقدر له تحت اليد بالعرف والاسلام فلم يلازم التنكيل في نقلها الى المالك من غير وجه حصولها كما يكون
القبول له بها بالانطلاق في ذلك الحكم لا اطلاق الجزاء في غير ذلك وجهه وعلى الحكم ان يتبرع بالخيار بين ما عرفت ومنه
انما هو نفسه بها من غير ما لا يشرط المنع وان كان لا يبيع عليه ذلك بالخيار بينه وبين الاول ولا يتقدم عليه في
في الزمان كما ان تعلم التنازل فيه والحكم في الغرض صان من غير الامور التي هي من كان يلتزم على غير ما بد له لولا اطلاق الجزاء في بعض حيلة ذلك التبرع وفي الامور
فان ابا يده وعنده يضمن بل في بعض النكاح منها ان كان لا يبيع في الزمان كما ان المال اعطى للغير وعلى المالك
حالة حرة في غير الامور التي هي من كان يلتزم على غير ما بد له لولا اطلاق الجزاء في بعض حيلة ذلك التبرع وفي الامور
فان ان الحكم في ذلك تتم حيلته الاصل وحكمه ان كان لا يبيع في الزمان كما ان المال اعطى للغير وعلى المالك
بالشرط الا ان ما عرفت كان له اصل المال او كان له اصل الامور مالا كان في بعض وجهه في بعض وجهه في بعض وجهه
لا سالة بقا المال لا شرط الا ان كان له اصل الامور مالا كان في بعض وجهه في بعض وجهه في بعض وجهه
بنية بذلك جعلت التبرع في عدم التملك فاذا استقر اجس والطرفين مع استعمال عدم ما عرفت من عدم اشتراط البعض
بالايجاس في الحالة كحاشا لاشارة بل يمكن من عدم ثبوت الايجاس حواصل وانما يعلو هذا من وجع التنازل في
واخره ان لا يمنع للبس تعلق حق التبرع فيه باجاءة وتخصها وحكمه مع اسكان الجميع اوسع مدته في ذلك انما نذكر
الادارة لا ترجع في استعمال جميع الايجاس بالشيء ما عرفت من عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض
الايجاس عليه كما ان في جميع الامور التي هي من كان يلتزم على غير ما بد له لولا اطلاق الجزاء في بعض حيلة ذلك التبرع وفي الامور
على المنظر فان في ما عرفت من عدم ثبوت الايجاس حواصل وانما يعلو هذا من وجع التنازل في
القدم ما له لا يده وعلى من حق الوالدين مخونه ذلك ولعلنا ايجاس في التملك بالعدم وجميعه من ذلك التبرع في عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض
وحكمه وانما عرفت على حاله فانما اشد على الايجاس فان شذوذ البنية في جميع احوالها في جميع احوالها في جميع احوالها
البينة ولو لم تكن البنية محكمة على ما عرفت من عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض
ولا يقدح في ثبوتها التي لا لا يثبتها بالاثبات تخفى ذلك حتى بدت تلك البينة مثله ان يرد المتعينة لعدم بعمه فينه ويحكم
عبته ومنه ذلك من المحملات التي لا لا يثبتها بالاثبات تخفى ذلك حتى بدت تلك البينة مثله ان يرد المتعينة لعدم بعمه فينه ويحكم
بنها من حيث هو على نفسه من ثبوت الايجاس حواصل وانما يعلو هذا من وجع التنازل في
وتحذر قوله البنية على الوجه الذي في عدم التملك فيها ما عرفت من عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض
بد على البينة لمعروفه عدم اشتراط بقولها بالالايجاس على ما عرفت من عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض
الايجاس التملك بخلافه على ما عرفت من عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض
اصله وغيره من قبل حتى تكون محكمة على ما عرفت من عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض
ان يكون مستدضا في الاصل المعلوم تخضعه من غيرها ولكن ان يكون الاصل على التملك الايجاس من عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض في عدم اشتراط البعض

وہ

الأموات

[illegible]

الاعمال

[illegible]

التبرعات

بل يتقرب منها متعلقا بالرباني في تلك الاشياء المحسنة بالانوار...
وان حله البتة...
واعلم ان...
بين ما له...
ما لا كان...
مجردته...
ما ان...
كان...
كان...
مع...
تتبع...
المال...
الملك...
لما...
استطاع...
المسلم...
مصدر...
لا...
مرا...
كان...
تكون...
او...
يرون...
التوا...
ترو...
يج...
يرون...

بل يتقرب منها متعلقا بالرباني في تلك الاشياء المحسنة بالانوار...
وان حله البتة...
واعلم ان...
بين ما له...
ما لا كان...
مجردته...
ما ان...
كان...
كان...
مع...
تتبع...
المال...
الملك...
لما...
استطاع...
المسلم...
مصدر...
لا...
مرا...
كان...
تكون...
او...
يرون...
التوا...
ترو...
يج...
يرون...

عشر

المتن

ما يؤول اليه
الفرع

الفرع من حكمه ما اذا تبين من ادعاء كونه مستحقا للثمن ملكه بغيره من الادعاء
الى ذمة المقتضى وقيام ذمة المجهون عنه وهذا معنى بان ملكه لا يخلو على مشروعيته مستقلا على وجه يكون
بالمعنى المزدوج كما هو واضح وبذلك كله يظهر ان ما في المتن والمالك ولعل عبارة المتأخر ان ملكه في التزايد السابقة
عبارة الحق لا تضادها على بيان صحة الضمان في الحال الثاني في الذمة مستقرا بغيره لا يخلو في ذمة المقتضى والمقتضى
الدخول ولا يرتب في نفسه اذ اذارة من المقتضى لا يربط في ذلك الشيء في الحكم من مظهره حيث يقع الخلاف
بينه ونظرا لما هو بين المسلمين من صحة ضمان الممنوع في البيع بعد تسليم البعير والمقتضى في الدخول والفرع بعد دخول الممنوع
ومن صحة ضمان الممنوع قبل التسليم والفرع قبل التسليم والاشارة والمقتضى في الدخول قال في هذه المسئلة لا يرد عليه ويستقر
معنا جازا في البيع بغيره ما اذا كان المقتضى مستقلا في نفسه لا يخلو في الدخول في البيع في ذمة المقتضى
وتدبر ذلك في ضمان الممنوع في البيع في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
وقا في الحكم من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
الغنية في ضمان الممنوع في البيع في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
ثم ولما جاء به حمل بغيره في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
من الاستدلال على صحة ضمان الممنوع في البيع في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
الوجوب وانما الامر في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
سببية عند الجمل في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
الشريعة في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
لعمل على ذلك في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
لا تشمل المقتضى في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
قبل ان تمام العمل وانما الامر في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
وان رخص له اليقين بعد تمام العمل وانما الامر في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
قد تم الاتفاق على صحة ضمان الممنوع في البيع في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
ولعل ذلك لا يخلو من صحة ضمان الممنوع في البيع في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
في العمل على الجمل في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
والثبوت ما عرفت في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
قبل العمل ما عرفت في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
لا يصح لانه ليس بغيره ولا يؤول الى الفرع اما الاول فلا يخلو من الجمل في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
الفرع في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
لا يكون الاستدلال على صحة ضمان الممنوع في البيع في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
منه ولا يجوز ان يكون ذلك لما في الاصل في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
وكان في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
الكتاب في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى

الفرع

ضمان الامانة

بل انشاء عدم الاستقرار كالمقتضى في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
التي في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
الفرع في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
وان كان حكا ترعا شكل حين ولا يخلو من البيع بالاذن عند ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
بشارة المقتضى في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
مقتضى في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
الفرع في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
وذا في المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
ذلك اليوم في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
في زمان المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
بالفرع في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
الموت والطلاق وما يؤول الى ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
لا يخفى ان ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
وقد اذنا ان ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
المقتضى في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
الفرع في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
نظر المتأخر في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
الفرع في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
بعد ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
ولعل ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
كتاب في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
او ملحقا عليه مع من ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
من ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
على الوجه الذي هو في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
الفرع في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
من ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
والفرع في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
ان ضمان المال في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى
ان ضمان المال في ذمة المقتضى كمال الجمل في البيع في ذمة المقتضى من المقتضى في البيع في ذمة المقتضى

المردفها وجا من حيث هذا ان كان كذا...
ووجه المشتري على البيع لما عرفت من انما...
سجله مع قبض البائع...
حتى لو قلنا ان التملك...
الملك فاصح من قبضها...
ان البيع حاصله كان ملكا...
الثالث العاقل كما...
الا انه قلنا...
وكما يقول...
ذلك...
التي...
تسعه...
حلا...
في...
وفا...
لا...
بعد...
المعنى...
بالعدم...
لم...
القبض...
وله...
الارض...
عدم...
وقد...
المشتري...
بالمنا...
لبيع...
الا...
لما...
لما...

الحال في المشتية...
سواء في الارض...
لم...
وهو...
الي...
لوجه...
ولكن...
الاول...
التي...
كان...
لا...
في...
كالركاب...
كمن...
تسليم...
الجزء...
ذلك...
ذكر...
الاول...
ذلك...
في...
المشتري...
وليس...
المشتري...
لشئ...
رشا...
في...
ان...
كان...
كانت...
من...
من...

بعض

هذا

بعض

البرق
والسحاب

مع الأشخاص

40

الحکام فی الزمان

سپاہ

الحمد لله

[illegible]

١٠٠

الحمد لله

۱۰۰

۳. قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَشْبَاهُهُ

الحمد لله

المجرد العرفي منه ما احتل اختصاصه فهو دلو كان له ما جعله اصحاح قبل وانما الخ لا يقتضي تجريدا في الداء با
لجاري ذلك بالترسب ان ما كان له من غير منعه فجزء الزيادة لا دلالة كونه بين كليهما في سائر اوضاعه من غير
من احدهما في اشياء كما خصصا من احد الطرفين في الكيفية بزيادة الاشارة بل يستلزم ان زيادة المقول لا تقتضي التجميع
باعتبار كونها لها مثل بعض جبال طابع العين وهو الاشارة باصول المذهب وقواعد الاضافات في حال الاختصاص
المكسبة على حدة لا ماضية للشيء المزبور ما لم يمتنع دلالة كونه بين كليهما على الدوام بل يضم اليه تصرف بوجه
الوجه السابقة في المسائل مع وضع الفهم بينه وبين الواقع موقفا اخر جاليا ويكون حكمه ما كان في الوجه
وواجبا سمي اعتبارا بصلته ما يزيد على الاطلاق في كونه بين الجاهل المترب وهو سائر الدلائل اوارهاها وبالصبي بان القول
قرها بينهما حتى لا يلازم ما يدل على الوضع عادة من الاختصاص وما قد ساسا بقاء من عدم العرف بين الجاهل
والشاهد ما هو في الاختصاص امثله هذا الذي يتصرف في حكمهما غيرا عن ما يقتضي الاختصاص عادة ويحيى اثره
ثم لا يخرج عن احدهما بالخراج التوقيعي كما كانت في الترتيب والوجهان في الذين يتبع من الذين يتبعان في مضاف اليهم والوجهان
والعين لا مكان احدهما له من جهة من ترتيبه ومصابيح الجوارح في الترتيب بينهما ومثله الذي يدل على كمالا فان يور
والوجهان التامة لما ذكرنا وهو سائر الامثلة المتخذة في ترتيب السلم بل عدمه ولا لزاما على الاختصاص بين جميع بطله
الاشارة ان الزيادة من غير انما تقع في الجاهل ان الاختصاص في الجاهل لا يستلزم في الاخر في ذلك بين امثاله
وعده في عدم قطع بالاشارة المتصرف في وجود ما يرجع عليه ما يدل على الاختصاص ولو ما دة طلبة شريعة ثم وهو
الافتقار في نفس والضم ما جعل من المذهب شبه الجوارح بين المكلفين يقتضي ان الله مقدرا معاد القبول بالضم في جميع
وهي سائر الفهم في احوالها من غير افعالها الصبي معروين جازم اوجه في الترتيب في التقدير بين من يور من سائر
بين وارين فذلكا على ما يقتضي صاحب الزاوية من بطل المتدبر ورواه الله في الثاني من قوله في وجهه الا انه قال
في حلقه وكذا المصنف في قوله قال فيهم ومن فذلك المصنف غير شرايين جازم ان الله يور من سائر من قوله فيهم
للتعريف اليه في نفس قال في نفس الذي اليه المقطع والعالمان قد عرفا اختصاصه في رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفس
ليكن جميع حكمه على الله معاد القبول مع الجاهل في نفس قال في مقتضى ما يقتضي من الجاهل فاعين الشايع
الحكم بكسرة لك في غير حلقه وكذا ما اورد في حقه من عدم التجميع بذلك بل من الحكم في الشايع فذلك في الجاهل اختصاصه في ذاته
الحكم في حكم الحق في حكم الذين المكلفين ثم قد عرف انه لا يور في هذا سائر وجوه الترتيب بل يقتضيها في حلقه ما يور في
من الترتيب بالامارة والناظر في وقع زيادة الاشارة في العالم المسئلة الاية لا يجوز في الترتيب في العاقل المتصرف في نفسه بقاء الاشارة
امثاله العلمية ولا غير ذلك من الترتيب الا بان سلكه فذلك ان ولا سلكه في الترتيب في حال الترتيب في نفسه بقاء الاشارة في حلقه
في الترتيب في نفس في الترتيب لا يجوز في الترتيب الا بان سلكه في الترتيب في حال الترتيب في نفسه بقاء الاشارة في حلقه
مع عدم الفهم وكذا الجاهل في الترتيب لا يجوز في الترتيب الا بان سلكه في الترتيب في حال الترتيب في نفسه بقاء الاشارة في حلقه
ثم معوج في المسئلة المذكورة في قوله في الترتيب في حال الترتيب في نفسه بقاء الاشارة في حلقه
المستند في الترتيب الا بان سلكه في الترتيب لا يجوز في الترتيب الا بان سلكه في الترتيب في حال الترتيب في نفسه بقاء الاشارة في حلقه
الحال فلا فرق بين مكلفه احده في السيرة المتقدمة الا ان الاختصاص في الترتيب سائر احده في الترتيب في حال الترتيب في نفسه بقاء الاشارة في حلقه
في الترتيب في حال الترتيب في نفسه بقاء الاشارة في حلقه في الترتيب في حال الترتيب في نفسه بقاء الاشارة في حلقه
في الترتيب في حال الترتيب في نفسه بقاء الاشارة في حلقه في الترتيب في حال الترتيب في نفسه بقاء الاشارة في حلقه

المسألة

الاعتناء

الرابع

11

[illegible]

قدسية

التاج

والله

[illegible]

سخن الشراپ

الفصل الثاني

في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ"

الفرقة

[illegible]

مجلس الوزراء

المنازل

تَبَيَّنَ

[illegible]

والقاصد

المحاور

۲ حضرت فاطمه الزهراء ع
السلام علیها وعلیٰ آئینها

[illegible]

[Faint handwritten notes or markings]

لترتيب الزمان حول المبدأ الثالث عليه حيث لا يتبرحه من زمني الارض لاجل حصوله على زمني من الارض فيقول للمزاج
على وجهه للصحة من الزمان المعين لا يدل على الزمان غيره ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
اجزاء المتضمنة ما سمعته في ذلك الشيء الا لا ارشد من الوجود الى الوجود من غير ان يكون له وجوده
الذي يدل على صحة المبدأ الثالث وهو ان الزمان لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
تدبره في ذلك من الاشياء بالارض دون غيره من الاشياء بالارض دون غيره من الاشياء بالارض
المعين لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
الحال لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
في علمه من حيث هو لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
منه المظاهر من كلامه من كون ذلك محتمل لاختلافه في الزمان وفي غيره من الاشياء بالارض دون غيره من الاشياء بالارض
الاشياء بالارض من كون ذلك محتمل لاختلافه في الزمان وفي غيره من الاشياء بالارض دون غيره من الاشياء بالارض
على ما ذكرناه من فرض عدم ابدية التدبير بل يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
ارادته من الزمان لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
قد جفرت من غير ان يكون له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
من الزمان لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
كله غير متضمنه في الزمان لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
يرجع التغيير الى الزمان لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
وبالتغيير في عدم الازمان لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
الان شاء الله تعالى في عدم الازمان لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
الماضي والماضي لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
بالسر الى السر لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
استحال ان يكون له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
الاختصاص بين العقول لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
على ارض المزمرة لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
ذلك على وجهه من الزمان لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
بكونه لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
ايضا لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
الذي لا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
بل يكون له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
كان له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده
ومراده من ذلك ان لا يكون له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده ولا يثبت له وجوده

في هذه البلاد
التي تزرع

二

المختار

[illegible][illegible]

[illegible]

الامور الشا
في اللوا

卷之六

卷之四

المجلد الثاني

11

صافى

صامتة يدورية مهيبة فاق المساك من ترويضه سليم الفعان بأمره المكن الثالث وتكون بقرعة ما عدله ما يتقدمه الخاضع لملكه
لأنه ترويضه لثانيه ولكن بناءً على أنه من مصلحة أن تعاقب ان السومع من قبله الفعان صفة لا تملكه فيلزمه عت من عدم انضام الشرائع
المتفق عليها وبقية مبررة بالباب الذي انتهى انضام الانسج وكذلك ما ذكره في هذا الموضع من ان الامور عدله الى الانسان ان السومع ما يتبع
الملك كان به كايه وقبضه لمصلحة الملك في ذلك بمرادنا ان كان في ذلك الملك عدل من الرهن فعدله الفعان الرهن والدية من حيث يتبع
من الملك من المصلحة بالعدله ما عرفت ان برار ذلك البرار من العنان حتى يكون ذلك من القسم الثالث الذي ان الرهن المصلحة فعدله كايه
الاراء من الفعان والعدله بعد انشغال المصلحة الفعان من مرفوع يوم ثبوت مال في الذمة يكون حرداً لا يبرأ بان الممار من الفعان
الانضام من دونه لمصلحة الملك بالثانيه فعدله الفعان من الرهن فعدله الفعان الرهن والدية من حيث يتبع
الاراء من الفعان والعدله بعد انشغال المصلحة الفعان من مرفوع يوم ثبوت مال في الذمة يكون حرداً لا يبرأ بان الممار من الفعان
الانضام من دونه لمصلحة الملك بالثانيه فعدله الفعان من الرهن فعدله الفعان الرهن والدية من حيث يتبع
الاراء من الفعان والعدله بعد انشغال المصلحة الفعان من مرفوع يوم ثبوت مال في الذمة يكون حرداً لا يبرأ بان الممار من الفعان
الانضام من دونه لمصلحة الملك بالثانيه فعدله الفعان من الرهن فعدله الفعان الرهن والدية من حيث يتبع

1221

البراءة
الاضمان

التجارة

卷之四

وَاللَّهُ تَعَالَى

۲
 لا یستحق فی حق الله
 ان یمنع من عباده ان
 یصلوا الیه

الاعراب

٢٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲

1871

توضیح: این کتاب
توسط ابن عربی

[illegible]

[illegible]

卷之四

فان يتخير ابن مطالبنا معاً كما هو واقع وان اطلق الرضا مطالبه من حق بل ووضح مطالبه المتأجرو
خاصة بالاجرة وانما تجزى المجرى للطلقة فيخرج على الاجرة ما يتبع صحيحه وله عليه ما الدين في
في التواضع من اطلاق التخيير في المطالبة لكونها كاجرة المثلج انما تجزى في غير محلها ووجهه بان الاجرة
لا تزيل عدوان المجرى الا انه كاجرة عاذل تجزى التمسك على ما رخصت ولا في الحكم بحجة الاول فتعني البطولان
في السابقة مشروطة بعدم اتيان الحكم بتخييراً مما زاد عليه لبطولان فما طعن في بطولان الاول فتعني الاثنية
لترخيصه على التنازع في ذلك او قبله ثم فقته عدم الامانة فان المتأجر الاول غير ايسر فيضج عند نفسه
لما يتخير عليه فيخرج الى التوجه في رخصه الاثنية لثباتها في عدم عرجها ورجوعها في التخيير فيخرج
على غيره ثم ملكه ومن عدده مطالبه باجرة المثلج كما كان عليه فيما قبله واستحقاق الاثنية في
ان كانت المثلج قبل التمسك من التخصيص وسدده الى الصلاح في الحكم في التنازع ومنه دفع كونه مملوكاً في
ايضا المثلج ومنه في رخصه التوجه لثباته في الاضامع كالماتع في المطالب ايام له في رخصه التوجه واما
تتم منه دخل كماله فلا يتكلم شيئاً من ذلك ان التوجه الى صلاحه واستحقاقه في التوجه الى العمل عليه في
الرضا فلا يتخير من رخصه بخلافه العبد والاباء ويخرجها ما تكون لنفسه به فلهذا في الملك المتين
ولان هذا لا يتخير من رخصه بالرضا لانما يتولى ما يمكن منه وقدر التمسك بالامانة في السابقة الى الملك نفسه
الخاصة وتاثيره وان كان كمالاً في رخصه الا انه باثنية ومعه عليه بالامانة والاداء والاداء والتخصيص
عليه حكم التوجه في رخصه وبغيرها كاهو واقع وكان على الغير نوعاً ما كان العمل بما له اجرة في السابقة في الرضا
فيخرج عدم الفسخ المتأخر بين مطالبته من رخصه منها باجرة المثلج والاداء وفي معناه على نفسه ومنه بعد
تخصيصه من التوجه بالاجرة الخاص الذي ملكه سلباً من رخصه ان التوجه الى رخصه عليه خاصة اذا وازن في ذلك التوجه
من غير علم ولا استشارة فان لا يزيد على رخصه الغير الذي قبله من التوجه على امر غير مستطاع بل يبقى الشك
به كالماتع الخاص الذي قد ملك منه متعة خاصة فلهذا في رخصها ما يتأخر فيها التوجه في رخصه على بل لو
كان ذلك باستدلاله او بعد ما جازاه وان كان قاسداً وجع على الاجرة خاصة باجرة مثل عمل الرضى
توقله عليه واسبق الاجر على من عمله باجرة لاجل الاجرة السابقة اذ رخصه التوجه الى العمل على العمل في التنازع
عليه ولا يمكنها المتأجر الاول الا التمسك عوض عمله الرضا في رخصه واما في الرضا ابيض ولو رخص شيئاً
من المباحات في رخصه التمسك ملكه وكان حكم الزمان في رخصه في ذلك ما ذكرنا في التوجه الى اجرة التمسك ان
لم يتخير التمسك في رخصه الذي يمكن دعوى ملكية المباح المتأجر وانما اجبراً خاصة بل كذا في رخصه على رخصه
بل رخصه في السابق الى المباحات وكان اجبراً خاصة باثنية اليها لا رخصه بل رخصه الاجرة على هذا الوجه
يكون اصل اليا ورضه على كالماتع المتأجر وتكون يد لسيب الاجرة يد المتأجر في رخصه وان رخصه لكونه لكونه
يتردد من رخصه الملك فيما سادته في رخصه لسيب الاجرة الميسرة وما يتردد في الجلالة اجراً في رخصه في رخصه
على عمل الاجرة الخاص كاجرة من رخصه بل على الاجرة المتأجر رخصه بل ان رخصه نفسه اما ان عملها لكونه
سلبه نفسه ثم اجبره في رخصه فليس يكتسب شيئاً من المباحات الاول لا اجرة المثلج بل يكتسب على رخصه
نفسه سواء كان المتأجر او غير المتأجر لكونه اولى في رخصه من رخصه على ملكه باجرة غير واحد من الاعطاف
في رخصه من رخصه المتأجر الاجرة من رخصه لسيب الاجرة المتأجر على رخصه ثم قال في رخصه في رخصه في رخصه

[illegible]

طبرستان

الكتاب

11

2

والشاهد والفتنة مع الشك والافتراق في الاكتمال بالمشاهدة بين الكل والربع وفي غيرها وعدم الاكتمال بها
والجميع كقول الحارثي هناك الشدة واللين لا يمكن جنبه في غيرهما فالعالم بالشيء او به العلم الموثق من معرفة نقل
والخفة الذين لا مصلية له في الدنيا والآخرى من غيرهما بالمشاهدة والافتراق باليد من ذلك
كما هو واضح واما اعتبارها بالكل والوقت او غيرها فامر غير المعاني التي هي المانع في الغناء بل ان يكف
بما هي الكل والوقت من غير المتكاد وغيره اختلاف الحسني في ذلك امين لا بد من معرفته بعدا والفضل من
جبهته انتباهه وهو خارج عنه فيزاد وقته في الهواء كما ان اليد يخرج على موضع من الجوارح قربا من غير عمل
بعض الاجزاء صاحب من بعضه يحتاج فلهذه المراتب في الاثر فاطلاق العلم كالحكمة من غير عمل لا بد من الاكتمال
بها من حيث المتكاد والافتراق في العقل كمن علم من العلم مستوعب وجوب ذكر الحسني والفتنة والافتراق في المشاهدة على
العلماء فلو كان ذلك بالكل والوقت من بعضه في الاختلاف في العقل والفتنة باليد من مشاهدته على فكر الحسني من فكر
طوله وعرضه وعرضه وحله وسكونه وحله وليس مشاهدته بالزمان والمكان وفيه صعوبة من الاكتمال وروى
الرازي بالفتنة والفتنة في الزمان غير متساوية في العلم بالوقت من البيوت وقته الزاوية بل لا يمكن ان يكتسب
بالاكتساب في المشاهدة بالزمان كما اورد في غير ذلك واما في غير ذلك فيكون على وجه غير متساوية في المشاهدة
الاختلاف الزاوي في الزمان والوقت لا يسطع في ذلك ولا يبدى يكون غير متساوية في الزمان والوقت
لا يشهد ذلك كله باليد من غير الحركات والسمات في تلك الحركة وروى العالم بالوقت من التكرار والافتراق
الاكتمال بذلك اما كان ناسا مشهودا في الزمان والطول والوقت في الزمان والفتنة والسمات وقته الزاوية
العلم بالاجزاء في ذلك الحسني في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان
الرازي في ذلك المشاهدة بالاجزاء في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان
والاشكال في المشاهدة بالاجزاء في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان
من تعيينه في المشاهدة بالاجزاء في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان
كان في الزاوية التي في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان
تكون به اما انه يتغير في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان
بالمشاهدة في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان
كما يجوز الاستبعاد في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان
للحكمة عند امتلاك الاشياء على علم الله جل جلاله في ذلك العلم بالوقت في الزمان والوقت في الزمان
ما مشاهد في غير الحسني في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان
بالزمان في ذلك العلم بالوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان
لرؤسنا من العلم بالوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان
والعرض في العلم بالوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان
والسنة وحدها ان لم تكن هناك في العلم بالوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان
لغيرهم في مشاهدته في العلم بالوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان والوقت في الزمان

الكحل
والزيت

في الختام

26

卷之四

قَالَ لَمْ أَكُنْ

آخرا
الكتاب

تبیاض



2

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثاني

المتكلمون
في الأصول

وإذا

فما كان الموقوف إذا أوقف عليه العلم بانه وادف في الجوف فانه يملك لعدم وجوب تعيين عليه لانه لا يورث العلم بانه
لعدم إمكان التعيين دون الموقوف ذلك فلو أوقف العلم بانه في الموقوفين منه مسائل الأول لا خلاف بين المسلمين ولا
اشكال في ان الوكيل سواء كان يجعل وغيره كاهن من غير تعيينه بالدين امين بالدين او الله لا يفتن بالخلق في يد
الامير المتعبد له والتعبد كغيره من الامتياز الذي قد عرفت الدليل على عدم تمامه من التفرع الى ما يتبع من الكتب المشهورة
وكذا بالنسبة الى متعبد به بعد ذلك الامتياز من تعيينه العامة بناء على ادعاءه بامر الله بالخدمة التي يورثه في الرد
والاخر على الوكيل غير ذلك من حيث ان المصلحة الثانية قد عرفت من حيث ان المصلحة الاولى لا خلاف في كونها
في ان الله ليس للوكيل ان يورث غيره ولو لم يشأه الا ما دون الوكيل التي هي كما يكون ثوبا للوكيل انما لا يجب ان يكون ذلك من الوكيل
نفسه فلو لم يورث غيره لم يفتن لهما مع ما كان اذا اذن لوكيله ان يورث غيره او عرفت منه فلا اشكال وان المطلق هو الموقوف
وعلى التفرع من ذلك وادعى من يخاصه المصلحة على جميع البهوان انه يورث من الوكيل ما حصل به من احد انه يورث من نفسه
لان الاداء المصلحة عليه ولكن كما ان المصلحة فيها وعلى حال فان كل من يورثه كانا يورثه له فلا خلاف ولا اشكال
في ذلك وانما كان الاداء واسطة من الوكيل في ذلك انما يعرفه من نفسه حيث يكون له ذلك بالاذن من
الوكيل منه لو بالاذن بناء على انفسه في ذلك كان له ذلك ولا يورثه ولا يورثه من نفسه من الوكيل له فلا خلاف
ولا اشكال في رد ادعاءه فلهذا خلافا للحق من المصلحة في احد قوله فلا يورث من الوكيل لان التوكيل بناء على ان
بالوكيل ما دون نفسه فيكون الحق له ومنه ما سأل من ان الاذن من الوكيل كما هو في خبره فلو لم يورث الوكيل خلافا له
لو اسطة فان توسطه على قوله وانما كان له مكره منها فان ما مات الوكيل اذن وانما عليه في ذلك الاول يملك وكان له
معاد كذا مات الوكيل الاذن اذن في ذلك الاول في هذا كله لا اشكال في ذلك من ان يورث من الاداء الا ان
الذي هو ان كان خلافا في انفسه انما يمكن منعه وانما هو الايمان بالدين من ذلك حتى لا يورث غيره
فانما الامر في هذه المصلحة واستقر من ذلك ان كان فاما ان كان في القباة على تقدير اختصاصه بالدين
الخصم الاولين يمكن جعله على ما يورثه فان كان وكله في ماله بان كان مفوضا لوكيله الوكيل في ذلك
وكذا القسم الاول الا ان لا يورثه الا من يورثه الى ذلك فان المسئلة بغيره والوجه للدين بعد ذلك ما ذكره في حمل المصلحة
لا يصح لغيره الا خلاف عليه بل يكون متبعا على يد الوكيل له ذلك من ذلك وهو ليس هو الحق لان دعوى عدم تعينه
مع ان كلاهما مفوض من غير الادارة وانما يتبعه من ادعاءه فلا يحل ابطال التوكيل لعدم ذكر الوكيل في
ولم يورث ذلك على خلاف الذي هو احد الاول وان كان يورثه ما عرفت منه وان لم يكن كل ما عرفت من ادعاءه
وهو يورث الغير لانه يورث منه بالدين وعدم ذكر الوكيل منه انه الوكيل او الوكيل او كل منهما فلا يحل ابطال التوكيل
ادارة الا خلاف بل لا يورث منه الا بالدين في الدالة على ذلك ولو قطع التفرع عن ادعاءه في ذلك الاول فما
يقضي خبر من من الاذن في المصلحة وانما على كل ما كان في المصلحة من ادعاءه في ذلك من النقص من خبره
ما في المصلحة من ان كان مستند الاذن في التوكيل في المصلحة في جعل الوجه الثالث وهو ان لا يورثه
في الخبر وان كان يكون ذلك للوكيل وهو خبره فلو ان كان في المصلحة من ادعاءه في ذلك من النقص من خبره
عدم ولا فاما على خبر من خبر المصلحة فانه لا يورثه من خبره فلو ان كان في المصلحة من ادعاءه في ذلك من النقص من خبره
الذي فيه يكون كالواحد في ذلك من خبره في ما ذكره في المصلحة مع ان التام المصلحة في ذلك من خبره فلو ان كان في المصلحة من ادعاءه في ذلك من النقص من خبره

في

الا انما كان الموقوف انما كان الموقوف من احد الاداء والا انما كان الايمان بالدين بالدين من خبره فلو ان كان في المصلحة من ادعاءه في ذلك من النقص من خبره
لعدم إمكان التعيين دون الموقوف ذلك فلو أوقف العلم بانه في الموقوفين منه مسائل الأول لا خلاف بين المسلمين ولا
اشكال في ان الوكيل سواء كان يجعل وغيره كاهن من غير تعيينه بالدين امين بالدين او الله لا يفتن بالخلق في يد
الامير المتعبد له والتعبد كغيره من الامتياز الذي قد عرفت الدليل على عدم تمامه من التفرع الى ما يتبع من الكتب المشهورة
وكذا بالنسبة الى متعبد به بعد ذلك الامتياز من تعيينه العامة بناء على ادعاءه بامر الله بالخدمة التي يورثه في الرد
والاخر على الوكيل غير ذلك من حيث ان المصلحة الثانية قد عرفت من حيث ان المصلحة الاولى لا خلاف في كونها
في ان الله ليس للوكيل ان يورث غيره ولو لم يشأه الا ما دون الوكيل التي هي كما يكون ثوبا للوكيل انما لا يجب ان يكون ذلك من الوكيل
نفسه فلو لم يورث غيره لم يفتن لهما مع ما كان اذا اذن لوكيله ان يورث غيره او عرفت منه فلا اشكال وان المطلق هو الموقوف
وعلى التفرع من ذلك وادعى من يخاصه المصلحة على جميع البهوان انه يورث من الوكيل ما حصل به من احد انه يورث من نفسه
لان الاداء المصلحة عليه ولكن كما ان المصلحة فيها وعلى حال فان كل من يورثه كانا يورثه له فلا خلاف ولا اشكال
في ذلك وانما كان الاداء واسطة من الوكيل في ذلك انما يعرفه من نفسه حيث يكون له ذلك بالاذن من
الوكيل منه لو بالاذن بناء على انفسه في ذلك كان له ذلك ولا يورثه ولا يورثه من نفسه من الوكيل له فلا خلاف
ولا اشكال في رد ادعاءه فلهذا خلافا للحق من المصلحة في احد قوله فلا يورث من الوكيل لان التوكيل بناء على ان
بالوكيل ما دون نفسه فيكون الحق له ومنه ما سأل من ان الاذن من الوكيل كما هو في خبره فلو لم يورث الوكيل خلافا له
لو اسطة فان توسطه على قوله وانما كان له مكره منها فان ما مات الوكيل اذن وانما عليه في ذلك الاول يملك وكان له
معاد كذا مات الوكيل الاذن اذن في ذلك الاول في هذا كله لا اشكال في ذلك من ان يورث من الاداء الا ان
الذي هو ان كان خلافا في انفسه انما يمكن منعه وانما هو الايمان بالدين من ذلك حتى لا يورث غيره
فانما الامر في هذه المصلحة واستقر من ذلك ان كان فاما ان كان في القباة على تقدير اختصاصه بالدين
الخصم الاولين يمكن جعله على ما يورثه فان كان وكله في ماله بان كان مفوضا لوكيله الوكيل في ذلك
وكذا القسم الاول الا ان لا يورثه الا من يورثه الى ذلك فان المسئلة بغيره والوجه للدين بعد ذلك ما ذكره في حمل المصلحة
لا يصح لغيره الا خلاف عليه بل يكون متبعا على يد الوكيل له ذلك من ذلك وهو ليس هو الحق لان دعوى عدم تعينه
مع ان كلاهما مفوض من غير الادارة وانما يتبعه من ادعاءه فلا يحل ابطال التوكيل لعدم ذكر الوكيل في
ولم يورث ذلك على خلاف الذي هو احد الاول وان كان يورثه ما عرفت منه وان لم يكن كل ما عرفت من ادعاءه
وهو يورث الغير لانه يورث منه بالدين وعدم ذكر الوكيل منه انه الوكيل او الوكيل او كل منهما فلا يحل ابطال التوكيل
ادارة الا خلاف بل لا يورث منه الا بالدين في الدالة على ذلك ولو قطع التفرع عن ادعاءه في ذلك الاول فما
يقضي خبر من من الاذن في المصلحة وانما على كل ما كان في المصلحة من ادعاءه في ذلك من النقص من خبره
ما في المصلحة من ان كان مستند الاذن في التوكيل في المصلحة في جعل الوجه الثالث وهو ان لا يورثه
في الخبر وان كان يكون ذلك للوكيل وهو خبره فلو ان كان في المصلحة من ادعاءه في ذلك من النقص من خبره
عدم ولا فاما على خبر من خبر المصلحة فانه لا يورثه من خبره فلو ان كان في المصلحة من ادعاءه في ذلك من النقص من خبره
الذي فيه يكون كالواحد في ذلك من خبره في ما ذكره في المصلحة مع ان التام المصلحة في ذلك من خبره فلو ان كان في المصلحة من ادعاءه في ذلك من النقص من خبره

المتكلمون
في الأصول

وإذا

المتكلمون
في الأصول

المتكلمون
في الأصول

المتكلمون
في الأصول

المتكلمون
في الأصول

[illegible]

المقدمة

20

[illegible]

المقالة

10

الحمد لله

۷۱

ایستاد

2

[illegible]

وَقَدْ كُنَّا نَعْلَمُ

۳. رانندگی

وَمَا يَكْفُرُ
وَالْمُتَّقِينَ

66

[illegible]

اچازا ایلک

۲. خلافت

والتعليم

تشریح الراضی
الشیخ زکریا

547

مجلس

[illegible]

البرق

53. 12

توضیح علی
الحسنه

[illegible]

دفعہ ۱۰

2

[illegible]

أمرنا بالرفقة

1911

卷之六

[illegible]

١٠٠

الاولى

1875

الحسين

La...

عبد الجبار

میں نے

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

249

مکتبہ اسلامیہ

مسجد

11

1877

مكتبة

٢٠

[illegible]

۱۲۱

॥ १ ॥

تأليف

卷之六

ملفوظات

الرابعة والاربعون
في الحجة

نور القلوب

[illegible]
$$\ln \frac{1}{1 - \frac{1}{2} \frac{1}{n}} \approx \frac{1}{2n}$$

جبر القدر

17

1879

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

اذا طفت
العيس

لما يكون الاختيار لها في تعيين ذلك ولا ريب فان الاول ان كان يتبع جواز ذلك ايضا انما يتبع تراخيهم في التقدير ذلك
ولا يتبعها العاقلون الذين ان يكون مطاعا فيما بينهم قدما عليهم في الوحي وانما يتبع ذلك مطلقا لا دليل عليه ولا ريب في
من الرأى خاصة من اجابة ما سأل عن احوالهم في الدنيا جازتم بسلطه الخلقين بالحق في غير ما اخذنا انما بسلطه انما في الدنيا
التعديع على قدر الخلق لا الاصل بل على قدر قوة الخلق في الدنيا من غير كسر يجب منه ذلك انما في الدنيا في الدنيا
مازلا وبعده وهكذا وان كان في احوالهم من من لم يكن في ذلك بطلان التعديع في سائرهم في غير كل من الرأى في فاضل التعديع
كيفية التعديع وكيفية الخلقين الذين لم يصب ما يشترطونه ويتفقون عليه بينهم وانه العالم بالحق لله رب العالمين وعلى الله

على محمد وآله الطاهرين وسلم تسليمنا كبريا

والمهمله السابعة من الزمنية

تم الجليل من العفو

وحيثما انت من الرأى في الموضع
التعديع يوم الاربعة فجاءه ما في الخبر
سائر ما بين رخصه وخبر



على ما في الخبر
في الخبر

